فلسطين ما بعد ترامب

علي الصراف
كاتب عراقي

التفاؤل مفيد، حتى ولو كان مخادعا، لأنه يساعد على إنتاج هرمونات تقي الجسم من مضار الاكتئاب. فالرئيس الأميركي دونالد ترامب سوف يخسر الانتخابات ويحل محله جو بايدن. ويمكن لمنسوب التفاؤل أن يرتفع إلى درجة أن وزير خارجيته قد يكون بيرني ساندرز، أو إليزابيث وارن. بمعنى أن جناح "التقدميين" في الحزب الديمقراطي هو الذي يمكن أن يقود السياسة الخارجية الأميركية. وهذا الجناح أكثر ميلا لحل "عادل".

والرئيس بايدن سوف يلغي "صفقة ترامب"، ليبحث عن صفقة أخرى. وسوف لن يرضى بضم أراضي الضفة الغربية وغور الأردن كما يرغب بنيامين نتنياهو. وقد يدفع باتجاه استئناف المفاوضات.

ومع رحيل سلطة ترامب، سوف يرحل الدافع لرفض أن يكون للولايات المتحدة دور قيادي في إدارة مساعي السلام. كما أن البعثة الفلسطينية في واشنطن سوف تستأنف أعمالها، ويُعاد تمويل الأونروا.

باختصار، أربع سنوات من عالم السياسة الترامبية سوف تشطب من التاريخ، إلا ما تنفذ منها طبعا. ومن ذلك نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

سوف يجلس بايدن على مقعد باراك أوباما حيال القضية الفلسطينية. هذا أقصى ما يمكن للتفاؤل أن يذهب إليه. فانظر إلى ما أسفرت عنه سلطته لـ8 سنوات، لترى ماذا يمكن لبايدن أن يفعل في السنوات الأربع أو حتى الثماني المقبلة.

عمليا، لا شيء! لا سلام، ولا عدل ولا تسوية نهائية، ولا هم يفرحون.

إرث أوباما، هو ما سوف يبني بايدن عليه. وهو إرث إفلاس فعلي. لأنك، وأنت ترى كيف مضت تلك السنوات، ستعرف كيف سوف تمضي غيرها.

من السهل طبعا القول إن هناك لوبيات تتحكم بقدرة الإدارة الأميركية على فعل أي شيء يتعلق بإسرائيل. ولكن هناك شيء أهم. وهو أن إسرائيل أرست قاعدة، ليس في العلاقة مع أي إدارة أميركية، بل ومع أي حكومة أخرى في العالم، وهي أن أحدا لا يملي عليها شيئا لا تريده. وهي بذلك تملك الحق، ليس في أن ترفض العروض فحسب، بل وفي ألا تكون عُرضة للضغوط بشأنها أيضا.

حتى ولو كان العالم يرى أن إسرائيل تمارس احتلالا ظالما وطغيانا يقهر الملايين من الفلسطينيين فهو عاجز عن أن يفعل شيئا ولا حاجة لإدانة الضمير العالمي فالسياسة في الغرب بلا ضمير أصلا

هذه قاعدة راسخة الآن. كما كانت راسخة من قبل. وأوباما لم يتمكن من أن يحرك قشة لم توافق إسرائيل على تحريكها. وظلت عملية السلام جامدة بينما واصلت إسرائيل أعمال الضم وبناء المستوطنات، وغير ذلك من الأعمال التي أفرغت كل محتوى السلطة الفلسطينية وحولتها إلى ذلك الشيء الذي وصفه صائب عريقات نفسه "جمع القمامة".

وبايدن يعرف ذلك جيدا. كان قريبا للغاية من كل شيء، بحكم كونه نائبا للرئيس، ليعرف الآن ما هي حدود قدرته عندما يُصبح رئيسا.

انتظار الأمل من بايدن، بهذا المعنى، ليس سوى انتظار للوهم.

نحن نقول، ولكن قلما نؤمن بالفعل، بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

وأول التغيير هو التخلص من أوهام انتظار أي أحد في العالم. فحتى ولو كان العالم يرى أن إسرائيل تمارس احتلالا ظالما، وطغيانا وحشيا يقهر الملايين من الفلسطينيين، وأعمالا إجرامية بلا انقطاع، فهو عاجز عن أن يفعل شيئا. ولا حاجة لإدانة الضمير العالمي. فهذا مما لا علاقة له بشيء. والسياسة في الغرب بلا ضمير، أصلا.

عندما جاء وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى لبنان، في عز أزمته المالية، وفي عز رغبة فرنسا في أن تمد له يد العون، فماذا قال للجياع اللبنانيين ولحكومتهم؟

قال "ساعدوا أنفسكم، لكي نساعدكم".

وهكذا، فما لم يساعد الفلسطينيون أنفسهم، فلن يساعدهم أحد.

التغيير الحقيقي، هو ما يفعله الفلسطينيون بأنفسهم في مواجهة الاحتلال والظلم والطغيان. وليس ما يفعله الآخرون. فإذا رضيت بالظلم، ولم تنتفض ضده، فأنت تستحقه.

يجب أن تقتنع إسرائيل بالتفاوض لكي تتفاوض. ويجب أن تقتنع بأن احتلالها للأرض الفلسطينية يلحق بها الضرر. كما يجب أن تقتنع بالانسحاب لكي تنسحب بالفعل. المفاوضات هي نفسها فعل تال على القناعة وليس العكس.

السؤال الذي يواجه الفلسطينيين، وليس سلطتهم فحسب، هو: ما الذي يجب أن يحدث لكي تتوفر القناعة لإسرائيل، بأن التخلي عن الأرض هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام؟

يملك الفلسطينيون الكثير من الخيارات في الجواب على هذا السؤال، إلا أن أكثرها فاعلية هو ما ثبتت جدواه من قبل.

إسرائيل لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تتفاوض معها، قبل الانتفاضة الأولى، ولم تنسحب من غزة قبل الانتفاضة الثانية، ولن تنسحب شبرا من الضفة الغربية قبل الانتفاضة الثالثة، ولن تتحول السلطة الفلسطينية إلى سلطة حقيقية قبل الانتفاضة الرابعة، ولن يحل السلام بالفعل قبل الانتفاضة الخامسة.

الحقيقة هي أن الصبر الطويل والاستئناس إلى الموقف الدولي يوفران لإسرائيل الفرص لمواصلة سياسات القضم التدريجي للأراضي الفلسطينية، والتدمير المنهجي لمعنى وجود دولة فلسطينية، ويعززان موقفها التفاوضي، عندما تعود لتكون هناك مفاوضات. ومثلما أضاع صبر ثلاثة عقود على تنفيذ اتفاق أوسلو الكثير، فإن المسار واضح تماما لما يمكن أن تنتهي إليه العقود الثلاثة المقبلة. وخلصنا. لا دولة فلسطينية من بعد ذلك ولا حقوق للشعب الفلسطيني ولا أي شيء مما يمكن للفلسطينيين أن يأملوا به.

ويقول الواقع ما يكفي. فمشروع ضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن، قائم، ومتواصل ولن يتوقف. سوى أنه يُنفذ من دون ضجيج. ويُقابل من دون ضجيج أيضا، كما لو أن ثمة توافقا ضمنيا يسمح لإسرائيل بأن تواصل ما تريد، وتبتدع بدائل تكرس الحقيقة ذاتها، بينما تظل السلطة الفلسطينية تراهن على ما تراهن عليه.

ولسوف يقال إن الظروف الراهنة، كورونا وغيره، لا تساعد كثيرا على تغيير المنهج، إلا أن ذلك غير صحيح. ولكن ليس لأنه يقضم الوقت، بل لأنه يستند على التعويل الخارجي ذاته. فطالما كان ظل الخارج مشغولا بشيء آخر، فإن "الاسترخاء هو الحل".

والخارج لن يكف عن مشاغله. والأزمات الأخرى سوف تظل تندلع. وكورونا لن ينتهي كخطر داهم قبل عام آخر من الزمن. وقد ينشئ وباء آخر. الأمر الذي يُنشأ نوعا من دورة مضيعة حقيقية للأرض قبل الوقت.

صمود الفلسطينيين لن يتزعزع. هذا بديهي، ولكنه قابل للقضم ما لم تتوفر له عوامل التجديد. واليأس إذا بدأ يدب في النفوس، فإنه لن يفتح الباب إلا للكثير جدا من الأمراض الداخلية. وهذا خطر جسيم. تأمل فيه وستجد أنه هو الفصل الأخير.

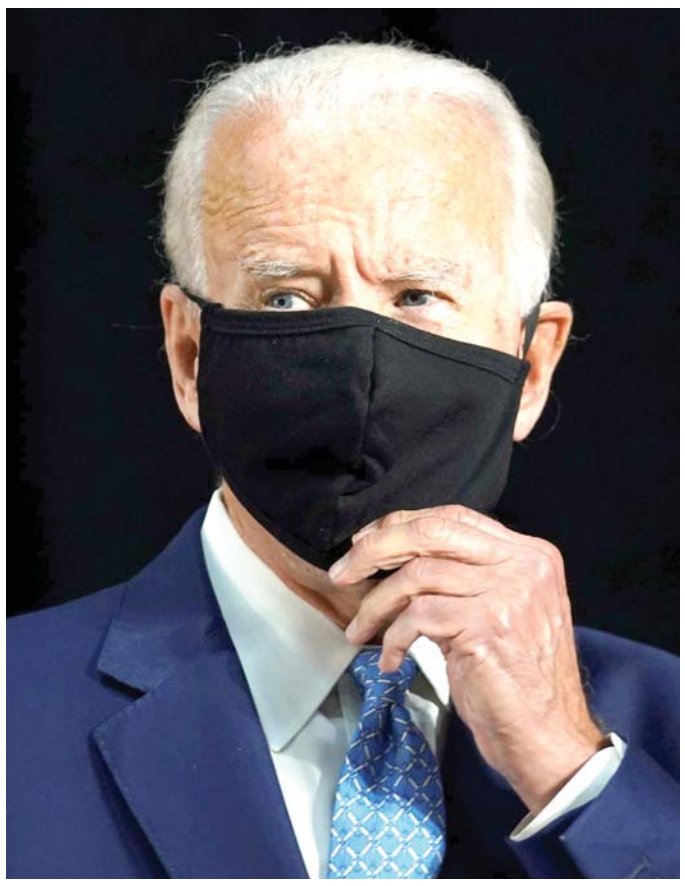

ذلك الصمود هو نظام المناعة الوحيد. فإذا لم يتجدد، وإذا لم يتغذ بالمزيد من الدوافع، وإذا ما تداعى، فإنه سوف يفتح الأبواب على الجحيم.

ولمن يقرأ الملامح من بعض الإشارات التي تصدر عن الطبيعة المتفسخة للحياة العامة في المدن والبلدات الفلسطينية، يمكنه أن يُدرك تماما ما سوف يأتي.

الانتفاضة، مطلوبة أيضا لنفض تلك الملامح، وتنظيف الدار، مما تراكم فيها من تفسخ.

إذا كنت ممن ينتظرون التغيير ليأتي على يد جو بايدن، فانتظر. وإذا كنت ممن يتفاءلون بصحوة الضمير العالمي، فتفاءل. إن التفاؤل مفيد. هرموناتك سوف تتغير، ولكن ليس الواقع.

النظام السوري يتلاعب بالأقليات للبقاء في السلطة

أيمن عبدالنور
كاتب ومحلل سوري

كما كان متوقعا أمر بشار الأسد بإعادة تعيين حمودة صباغ رئيسا لمجلس الشعب، لكن السؤال لماذا تم ذلك لهذا الشخص الذي يرأس المجلس منذ سبتمبر 2017، ولماذا تم اختياره أصلا في ذلك التاريخ لهذا المنصب؟

سأسرد بعض المعطيات والأحداث التي تبين طريقة عمل وتفكير النظام بالتعيينات بكل مناصب البلد، فهو يستخدمها لإرسال رسائل لكل الجهات سواء الداخلية أو الخارجية، فالتعيين لا يتم بناء على الخبرة أو الكفاءة أو حسن تأدية العمل، وهو يعرف أن صاحب أي منصب لا يقوم بفعل أي شيء حقيقي، فالأمور المهمة جميعها تأتيه بأوامر من جهات خارج منظومة العمل الإداري التقليدي أو الحكومي ويترك له فقط الأمور الإدارية الروتينية والإجرائية.

عندما اندلعت الثورة السورية عام 2011 كان ناجي العطري، وهو من مدينة حلب، رئيسا للوزراء، ومحمود الأبرش من دمشق رئيسا لمجلس الشعب، وهذه الثنائية (دمشق – حلب) كانت هي الغالبة في فترات سوريا الحديثة، ما بعد الاستقلال حتى فترة حافظ الأسد، والذي أدخل مفهوما جديدا يقضي بتوزيع المناصب حسب المدن والأديان والمذاهب، وفقا لدرجة رضاه عن تلك المدن أو المذاهب أو لكسب رضاها واستقطابها في حالات الأزمات.

مثال على ذلك، بعدما اندلعت الحرب اللبنانية ودخلت القوات السورية إلى لبنان ومن ثم بدأت أحداث الإخوان المسلمين، والتي انتهت بأحداث حماة 1982، عين النظام السوري وقتها مسيحيا مارونيا هو كمال يوسف رئيسا لفرع التحقيق في المخابرات العسكرية، والتي كانت تقوم بالتحقيقات مع الإخوان المسلمين وأيضا مع اللبنانيين (كتائب ومن ثم القوات اللبنانية)، ليضع مسيحيا في مواجهة الأغلبية السنية ويفكك المجتمع، ليصبح نظامه حامي الأقليات، وليس النسيج الاجتماعي التقليدي للسوريين، وأيضا ليضع مارونيا في مواجهة الموارنة من أهالي المعتقلين والمخطوفين والبطريرك صفير بلبنان. لم يكتف النظام بذلك، فعندما كان يشدد القصف على المناطق الشرقية المسيحية المارونية ببيروت ويحضّر لاقتحامها في سنة 1990 قام قبل ذلك بتعيين ماروني هو مطانيوس حبيب وزيرا للنفط عام 1987، ليرسل رسالة أنه ليست لديه مشكلة مع الموارنة، وليكسب الطائفة المارونية السورية، وبعد أن اقتحم بيروت الشرقية لم يجد مبررا للتمديد للوزير فخرج من الوزارة عام 1992.

وعندما كانت هناك انتقادات من البطريرك صفير للدور السوري ومن العماد عون في منفاه بباريس، قام عام 2000 بتعيين ماروني، وليد البوز، عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث، وهو منصب يعادل مرتبة رئيس الوزراء بالبروتوكول، لإرسال نفس الرسالة داخليا ولبنانيا، وعندما خرجت القوات السورية من لبنان في 26 أبريل 2005، لم يجد غضاضة من تغييره في 9 يونيو 2005.

علما أن هناك كثيرا من الإثنيات والمذاهب عدد أفرادها أكبر بكثير من الموارنة السوريين، الذين لا يملكون سوى مطرانا واحدا، وعددهم لا يتجاوز بضعة آلاف من العائلات، ولم يسبق لهم أن حصلوا على أي من هذه المناصب الرفيعة.

نعود لفترة بشار الأسد الذي ورث عن أبيه، محمد مصطفى ميرو، وهو من ريف دمشق، وكان حينها رئيسا للوزراء، وورث عبدالقادر قدورة، ابن دمشق، وكان رئيسا لمجلس الشعب. حافظ بشار الأسد على هذا الدعم الكبير لدمشق، لأنه كان يحتاج لرجال الأعمال فيها، وللدمشقيين بشكل عام، لترسيخ وجوده مقابل الحرس القديم، واستمر على ذلك سنتين عندما وضع الحلبي ناجي العطري رئيسا لمجلس الشعب، وبعد عدة أشهر نقله لرئاسة الوزارة، وعين محمود الأبرش الدمشقي رئيسا للمجلس واستمر الاثنان، حلب – دمشق، من 2003 إلى أبريل 2011، تاريخ اندلاع الثورة.

وحين أصبح تأمين العاصمة ومحيطها أولوية، قام بتغيير رئيس الوزراء الحلبي، ووضع عادل سفر، من ريف دمشق، بدلا منه، وعندما فشل سفر بضبط الحراك الثوري في ريف دمشق، وبدأت تشتد الأمور بدير الزور، قام بتعيين رياض حجاب، من دير الزور في يونيو 2012 رئيسا للوزراء، ليقمع الحراك. وعندما لم يتحمل ما يجري من قصف من قبل النظام لمدينته، انشق وخرج من سوريا بعد عدة أشهر في أغسطس، ليعين بشار بدلا منه وائل الحلقي، من درعا، ليستخدمه في قمع الحراك بدرعا، الذي كان قد تنامى كثيرا وأبقى على تعيين دمشقي في رئاسة مجلس الشعب، إذ عين في مايو 2012 جهاد اللحام، واستمر الاثنان معا مدة أربع سنوات حتى 2016، ليقوم بعدها بتغييرات جديدة.

ولكي يرسل رسالة قاسية للمنشق رياض حجاب، قام بتعيين ابنة محافظته، الدكتورة هدية عباس كأول رئيسة لمجلس الشعب السوري، ليرسل له رسالة أننا نستطيع أن نجلب أيضا دكتورة، ومن دير الزور، تقبل بالعمل معنا بدلا منك، وليرسل رسالة للمجتمع الدولي الذي شهد تنامي تسلم السيدات للمناصب، مفاد الرسالة أن النظام السوري علماني ومنفتح، وأن المرأة تستلم أعلى المناصب.

طريقة تعامل النظام السوري مع جميع الأديان والإثنيات بما في ذلك المذاهب والعشائر العربية والعلوية والأرمن ومؤخرا الطائفة الأحمدية هدفت إلى شراء ولاء هذه الأقليات لاستخدام علاقاتها الدولية في تسويق وتعويم النظام

ولشرح الأمر أكثر كان بشار الأسد يستطيع تعيين عضو القيادة القطرية الدكتورة فيروز موسى، من حمص، رئيسة لمجلس الشعب، إذ كان فقط يريد أن يظهر بأنه يدعم السيدات، وهي سيدة وتحقق شرط أن يكون رئيس مجلس الشعب عضوا في قيادة حزب البعث، بينما هدية عباس لا تحقق ذلك الشرط، بل أصبحت عضوا في القيادة بعد أن أصبحت رئيسة للمجلس.

وبعد أن حقق ما أراد من خلال الرسائل قام بإقالتها بعد 15 شهرا وتعيين المسيحي السرياني حمودة الصباغ، من الحسكة، ليحرج به الإدارة الذاتية ويرسل رسالة أننا أفضل منكم بالحريات الدينية ونعين مسيحيا كرئيس لمجلس الشعب. وفي الانتخابات الأخيرة قبل شهر، وحرصا على نجاحه، لم يجعله يحضر الانتخابات الأولية داخل حزب البعث، لأنه يعرف أنه سيخسرها بحجة أنه عضو قيادة قطرية ولا يجوز أن يدخل الاستئناس الحزبي (الانتخابات الأولية)، ليرسل رسالة له أننا من أتينا بك وليس شعبيتك أو جماعتك في الحسكة، ووضع ترتيبه من ناحية الأصوات الثالث في قائمة الناجحين، رغم أنه كان يستطيع أن يضعه الأول كما فعل مع عمار الأسد وكل القريبين من النظام.

ومن أمثلة الرسائل ما يفعله مع طائفة السريان الأرثوذكس، وكان دائم الحرص على تعيين واحد من بينهم محافظا أو وزيرا، إلا في الفترات الإشكالية، مثال ذلك عندما كان البطريرك هزيم، بطريرك الروم الأرثوذكس، أكبر طائفة مسيحية، ينتقد بعض الإجراءات للنظام، لم يتم عندها تعيين عضو قيادة في الحزب من طائفته، رغم أن ذلك كان تقليدا متبعا من عام 1970، ووضع بدلا منه، سعيد إيليا، السرياني، عام 2005، وبعد اندلاع الثورة لم تكن لسعيد إيليا علاقات بالحسكة والقامشلي تمكنه من لعب دور تهدئة بالمنطقة، ولم يكن أصلا هو مستعدا للعب هذا الدور، لذلك تم تغييره عام 2013 ليغادر سوريا إلى السويد ملتحقا بعائلته هناك.

وكان البطريرك السرياني زكا الأول عيواص قد انزوى في لبنان بعيدا عن سوريا كي لا يضطر للمشاركة في احتفالات النظام، أو يجبر على إعطاء تصاريح مؤيدة للنظام، لذلك لم يتم تعيين أي سرياني في أي منصب خلال السنوات الأخيرة بعد إزاحة سعيد إيليا، وعندما توفي البطريرك في مارس عام 2014، وتم تعيين بطريرك جديد تربطه علاقات جيدة مع النظام، بدأ العمل على تعيين السريان حيث تم تعيين حمودة الصباغ من الحسكة عضوا في قيادة حزب البعث في أبريل 2017، وبعدها رئيسا لمجلس الشعب منذ سبتمبر 2017 حتى الآن.

ما عرضناه أعلاه ينطبق على طريقة تعامل النظام السوري مع جميع الأديان والإثنيات، بل يذهب بتفاصيل أعمق ليشمل المذاهب والعشائر العربية والعلوية والأرمن، ومؤخرا الطائفة الأحمدية، التي سمح لها بالنشاط في سوريا مقابل استخدام علاقاتها الدولية للعمل على تعويم النظام وتخفيف العقوبات عليه.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk